إجراءات وسياسات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل أزمة كوفيد– 19 (مع الإشارة لبعض التجارب الغربية والعربية)

Government Support Procedures and Policies for SMEs In Light of the Covid-19 Crisis (With reference to some Western and Arab experience)

سعدية بن سالم[1] *، د. حكيم بوحرب[2]

[1] جامعة على لونيسي –البليدة2– (الجزائر)، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر s.bensalem@univ-blida2.dz

[2] جامعة على لونيسي –البليدة2– (الجزائر)، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، h.bouharb@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/21؛ **تاريخ القبول** : 2021/12/24؛ **تاريخ النشر** : 2021/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير فايروس كوفيد–19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المؤسسات، والوقوف على الدور الذي لعبته الحكومات في دول مختلفة من خلال تبنيها لسياسات وإجراءات دعم عن طريق أدوات السياسة المالية والنقدية للحد من اثار كوفيد–19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على حجم الاثار الاقتصادية لكوفيد–19 بشكل عام وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص وسياسات الدعم الحكومية المخصصة في هذا الاطار، وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن فايروس كوفيد–19 أثر بصورة كبيرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأن الحكومات في مختلف دول العالم لعبت دور كبير جدا وخصصت مبالغ ضخمة للحد من تأثير هذه الازمة الصحية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ كوفيد–19؛ إجراءات حكومية.

تصنيف JEL: D25؛ G28

Abstract: This study aims to identify the impact of Covid-19 virus on SMEs due to economic and social importance of these enterprises, and the role played by governments in different countries through their adoption of policies and support measures through fiscal and monetary policy tools to reduce the effects of Covid-19 on SMEs, we have relied on the descriptive analytical approach to determine the extent of the economic impacts of Covid-19 in general and on SMEs in particular, and the government support policies allocated in this framework. As a result, we find that the Covid-19 Virus has greatly affected SMEs, and that government in various countries of the world played great role and allocated huge sums to reduce the impact of tis health crisis on SMEs using financial and monetary tools.

Keywords: SMEs; Covid-19; government policies.

Jel Classification Codes : D25 ; G28

* بن سالم سعدية.

مقدّمة:

لقد ظهر فايروس كوفيد-19 في الصين وهي ثاني أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهو مرض صنفته منظمة الصحة العالمية بتاريخ 12 مارس 2020 كوباء عالمي لابد من مجابهته والعمل بكل الطرق لوقف انتشاره، ونظرا لخصوصية هذا المرض الذي ينتقل بسرعة بين الناس، تم فرض البقاء في المنازل في معظم دول العالم وتوقف المدارس والجامعات وكافة المؤسسات الاقتصادية وحركة النقل بكل أنواعه، هذا ما أدى إلى حالة ركود اقتصادي وشلل شبه تام لم يسبق له مثيل، بحيث يقدر الخبراء أن الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انتشار فايروس كوفيد-19 الأعمق والاشد حدة منذ الحرب العالمية الثانية.

هذه الأزمة أثرت على جميع المؤسسات الاقتصادية، لكن هذا التأثير كان أكثر حدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخصوصياتها المالية وهشاشتها، ونظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها في التوظيف وانشاء مناصب العمل، الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة ...إلخ اعتمدت جميع دول التي تضررت بفايروس كوفيد-19 مجموعة من السياسات والتدابير الحكومية وحزم مالية ضخمة لإنقاذ هذه المؤسسات من خطر توقف نشاطها والافلاس وبالتالي فقدان العديد من مناصب العمل، وهدفت هذه التدابير الحكومية إلى توفير السيولة اللازمة لدفع مستحقاتها قصيرة الأجل خاصة ما تعلق بدفع رواتب الموظفين والتكاليف التشغيلية اللازمة لمواصلة عملها لتضررها الشديد بتدابير الاغلاق وانخفاض إيراداتها.

مما سبق تتمثل **إشكالية** هذه الورقة في: كيف أثرت التدابير الوقائية لكوفيد-19 على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هو دور الحكومات للحد من الاثار الاقتصادية لكوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

تتمثل **أهداف الدراسة** في: الوقوف على الاثار الاقتصادية الناتجة عن انتشار فايروس كوفيد-19؛ التعرف على الأثار الاقتصادية لكوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسياسات الدعم الحكومي التي تم اتخاذها للحد من تأثير فايروس كوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

فرضيات الدراسة:

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية اجتماعية واقتصادية كبيرة في جميع الاقتصاديات؛
- تأرثت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشدة بالأزمة الاقتصادية الناتجة عن انتشار فايروس كوفيد-19؛
- للسياسات والتدابير والحكومية دور كبير في التقليل من حدة أزمة كوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منهجية الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي.

تقسيم الدراسة: للإحاطة بجميع جوانب موضوع الدراسة قمنا بتقسيمها إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الاثار الاقتصادية لكوفيد- 19 على المستوى العالمي

المحور الثاني: كوفيد-19 والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الثالث: استجابة الحكومات للحد من اثار كوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الأول– الاثار الاقتصادية لكوفيد– 19 على المستوى العالمي

لقد كان لانتشار وباء كوفيد–19 أثار اقتصادية كبيرة شملت جميع المستويات ومست كل الدول بدون استثناء، من أكبر اقتصاديات العالم إلى أصغرها من جميع القارات، فمنذ أن بدأ الوباء بالانتشار في الصين واتخاذ التدابير الاحترازية والتي كان من أهمها الحجر الصحي الكلي أو الجزئي ما أدى إلى توقيف جميع الأنشطة الاقتصادية التي أصابها شلل شبه تام، بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية بالظهور حتى قبل أن ينتشر في باقي الدول بصورة كبيرة واتخاذ تدابير احترازية، وهذا بسبب أن الوباء مس واحدة من كبرى اقتصاديات العالم وهي الصين التي تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وانتقالها الى الدول الكبرى كاليابان وأوروبا.

أولا: التأثير على النمو الاقتصادي العالمي

شهد الاقتصاد العالمي تباطؤا في نموه قبل ظهور فايروس كورونا نتيجة للتحديات التي تواجهه، المتمثلة في التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية والمخاطر الجيوسياسية، فضلا عن عدم الاستقرار في بعض دول العالم (موعش، 2021، صفحة 11)، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل نمو الاقتصاد العالمي التي أعلنها في إطار تقرير افاق الاقتصاد العالمي توقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي إلى –3% عام 2020 مع إمكانية استرداد عافيته عام 2021 بتحقيق معدل نمو 5,8% ، ويرجع انخفاض النمو الاقتصادي العالمي الى تراجع النمو الاقتصادي الأمريكي عام 2020 نتيجة تفشي الفايروس إلى –5,9% بسبب تراجع الاستهلاك العام والخاص وعدم اليقين حول أسعار الأصول فضلا عن عمليات الاغلاق التي شهدت أكبر معدل إصابات في العالم، أما في منطقة اليورو انخفضت إلى –7,1% عام 2020 بسبب انخفاض الصادرات وتباطؤ الاستهلاك، الاقتصاد الياباني –5,9% عام 2020 والاقتصاد الصيني 1,2% في نفس السنة (طلحة، 2020، صفحة 8)

شكل رقم (1): معدلات النمو الاقتصادي للاقتصاديات الكبرى في ظل تفشي فايروس كورونا 2020 (%)

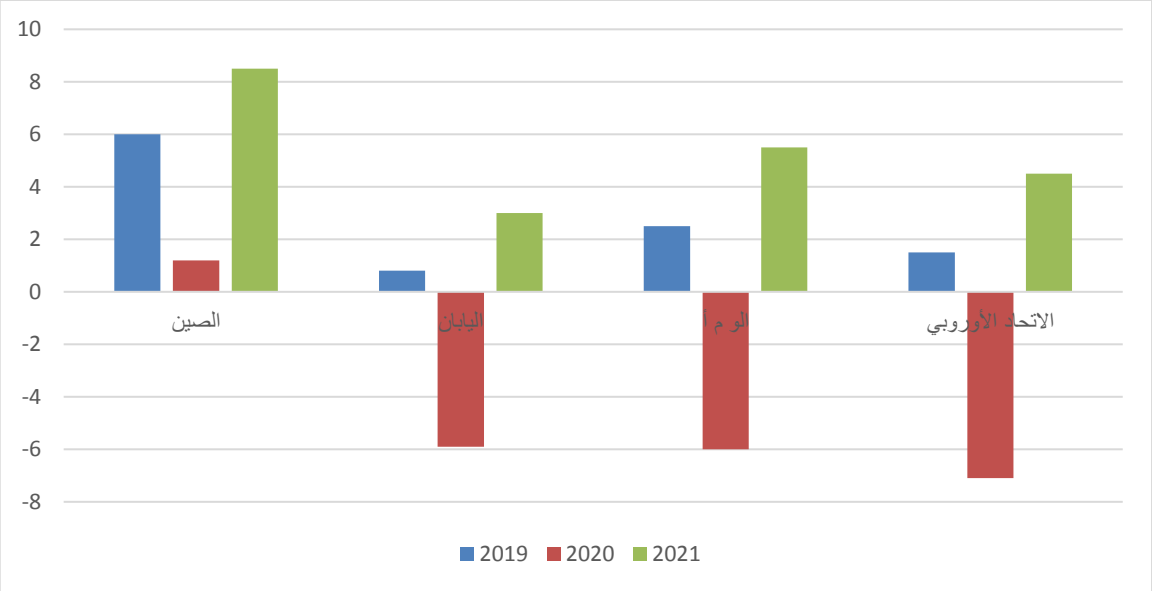

المصدر: الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2020، ص 8.

أما الاقتصاديات العربية عرفت انكماش بنسبة 5,2% عام 2020 كنتيجة للصدمات التي شهدها جانبي العرض والطلب الكلي في غالبية الدول العربية، حيث تعرضت الدول العربية المصدرة للنفط لصدمة مزدوجة نتيجة تراجع الأسعار العالمية للنفط بنسبة 35%، وانخفاض كميات انتاجه بنسبة 11,4% نتيجة انخفاض مستويات الطلب على النفط (نتيجة لتطبيق الإجراءات لاحتواء الفايروس وتوقف الأنشطة الاقتصادية)، في الوقت ذاته تأثرت القطاعات غير النفطية في هذه الدول نتيجة الاغلاق الجزئي أو الكلي خاصة قطاع الخدمات،

في المقابل سجلت الدول العربية المستوردة للنفط نسبة انكماش أقل بسبب تنوع هياكلها الاقتصادية، ومن المتوقع نمو الاقتصاديات العربية بنسبة تقارب 2,9% وارتفاعه إلى 3,6% عام 2022 مع تواصل تعافي الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، من المتوقع نمو مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط بنسبة تقارب 2,8% عام 2021، وارتفاعه إلى 3,5% عام 2022 في ظل التحسن النسبي في كميات الإنتاج النفطي وأسعاره في الأسواق الدولية والتعافي الجزئي للنشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية، أما مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط فمن المتوقع تسجيلها لنمو بحدود 2,9% عام 2021 و 3,8% عام 2022، نتيجة تحسن الطلب الخارجي وتنفيذ العديد من الإصلاحات الضرورية لاحتواء الاختلالات الداخلية والخارجية (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 3).

شكل رقم (2): النمو الاقتصادي في الدول العربية في ظل كوفيد– 19 (2020)

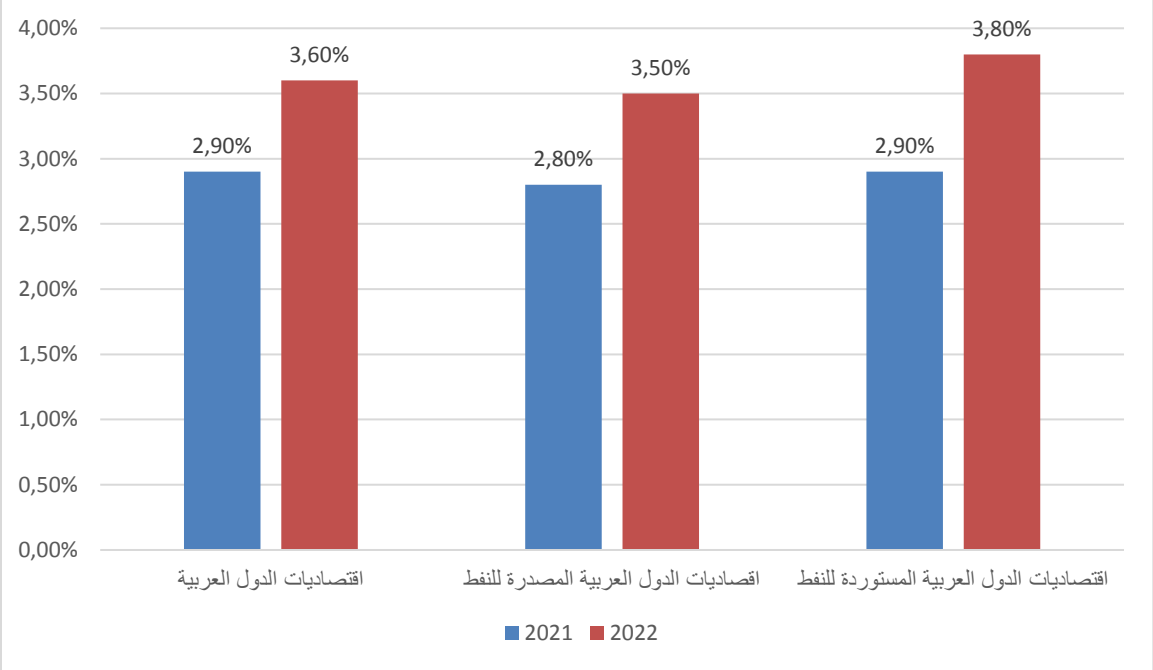

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات السابقة

ثانيا: التأثير على الطلب العالمي

ظهر فايروس كوفيد–19 في احدى أكبر اقتصاديات العالم وهي الصين ثم انتقل إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي واليابان الذين تبلغ مساهماتهم مجتمعة حوالي 55% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 60% من اجمالي التصنيع العالمي وحوالي 50% من الصادرات المصنعة حول العالم، كذلك طال الفايروس منطقة الشرق الأوسط بالأخص إيران وبعض الدول العربية المصدرة للنفط، وبالتالي فإن أية صدمات خارجية تؤثر على الدول انفة الذكر تنعكس تداعياتها على سلاسل العرض في باقي دول العالم، بحيث انخفض الطلب العالمي باستثناء الطلب على المستلزمات الطبية، مقارنة بالطلب على السلع والخدمات الأخرى التي تأثرت بالفيروس مثل النفط، خدمات السياحة والنقل الجوي، وتأثرت سلاسل القيمة الدولية وبالأخص السلع الوسيطة، والتجارة الدولية للسلع والخدمات التي أصيبت بالشلل ومن أكثر القطاعات تأثرا هو قطاع السياحة، والتأثير على سوق النفط العالمي بسبب تأثير الفايروس على حركة النقل والطلب على الوقود في عدد من القطاعات الاقتصادية أهمها الصناعة خارج الصين مثل اليابان، كوريا الجنوبية، دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا والشرق الأوسط (صندوق النقد العربي، 2021، الصفحات 8–11).

ثالثا: التأثير على سوق العمل

تعتبر البطالة من أهم العواقب الناتجة عن أنتشار فايروس كوفيد-19 نتيجة توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية وإجراءات الحجر الكلي والجزئي التي فرضتها جميع الدول من أجل احتواء انتشار المرض، ومع الانخفاض الشديد للطلب على السلع والعديد من الخدمات أصبح من الضروري على الشركات أن تقلل من التكاليف قدر المستطاع، والإجراء الأول الذي يتم اتخاذه في هذه الوضعية هو تسريح العمال والإبقاء على محدود فقط، كما أن هناك العديد من الشركات أعلنت إفلاسها ما أدى إلى فقدان العديد من العمال لوظائفهم، إضافة إلى أصحاب المهن الحرة والعاملين في الأسواق الذين تأثروا بتسبب إجراءات احتواء الفايروس.

فوفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية، تؤثر تدابير الاغلاق الكامل أو الجزئي على ما يقرب 2,7 مليار عامل، يمثلون حوالي 81% من القوى العاملة في العالم، تضررت الشركات في قطاعات السفر والسياحة والضيافة والخدمات الغذائية وتجارة التجزئة والتصنيع بشكل خاص، مع تعرض أجزاء كبيرة من قوتها العاملة للتسريح، فلا زالت مستويات البطالة تتسارع في العديد من البلدان وتواجه الشركات مزيدا من عدم اليقين بسبب الموجات الجديدة للفايروس (International Labor Organization (ILO), 2020, p. 2)

كما أدت التدابير الضرورية للحد من انتشار الوباء في المنطقة العربية إلى الخسارة في الوظائف في جميع القطاعات ولا سيما قطاع الخدمات الذي يتوفر فيه النصيب الأكبر من فرص العمل في المنطقة العربية، وقد قدرت منظمة العمل الدولية الخسارة بنحو 10,6% من ساعات العمل في المنطقة العربية بأسرها خلال الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالربع الأخير من عام 2019 ما يعادل 17 مليون فرصة عمل، والقدر الأكبر من هذه الخسائر يقع في القطاعات الأشد تعرضا للخطر مثل الفنادق والمطاعم والتصنيع والتجارة بالتجزئة والأنشطة التجارية والإدارية (الأمم المتحدة ، 2020، صفحة 9).

شكل رقم (3): القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا من وباء كوفيد-19

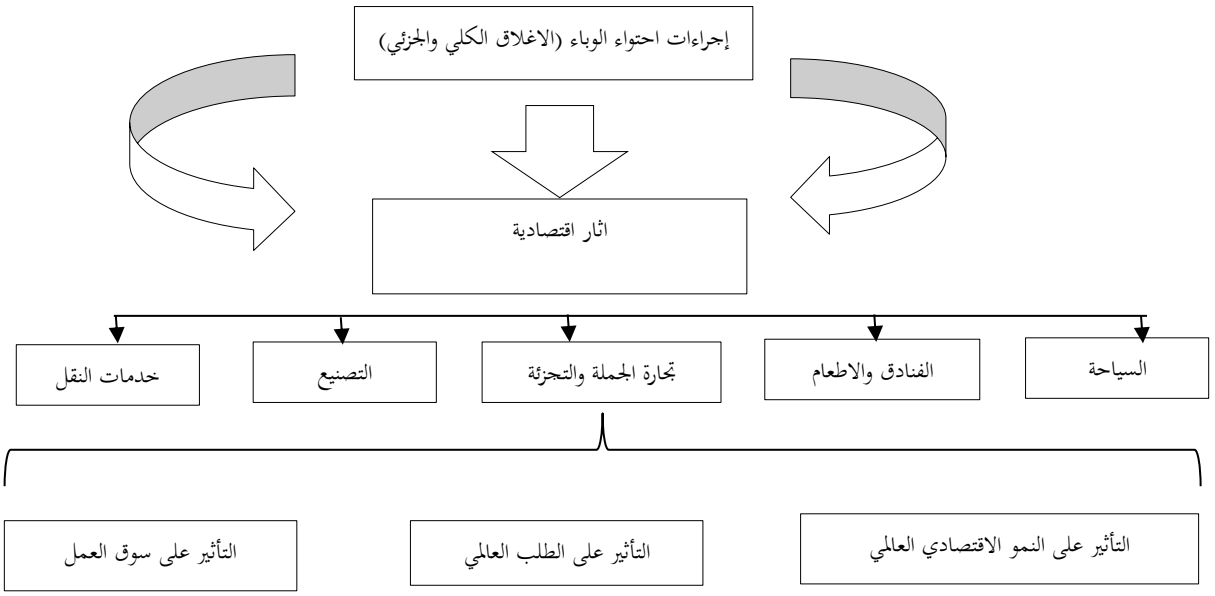

المصدر: من اعداد الباحثين

رابعا: الجهود الدولية للتصدي للأثار الاقتصادية لكوفيد-19

مست أزمة كوفيد-19 كل جوانب الحياة، الصحية، الاجتماعية والاقتصادية فلم تعد الحياة كما كانت عليه قبل ظهور الوباء، وما صعب الأمر أكثر هو الإجراءات الواجب اتباعها حتى يتم السيطرة عليه والحد من انتشاره، وهو فرض اغلاق لكافة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، من المدارس والجامعات إلى اغلاق تام لحركة النقل البري والجوي والبحري، وكافة المؤسسات الأخرى وضرورة البقاء في المنازل

وعدم الخروج إلا للضرورة القصوى، ما أحدث صدمة مفاجئة لم يتنبأ بها أحد ولم يتخذ لها أي تدابير تسبق الكارثة، ما شكل أزمة لم يسبق لها مثيل.

1– حزم التحفيز المالي في العالم

يعتبر الخبراء أن أزمة كوفيد–19 أشد وأخطر ركود عالمي مفاجئ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أدت التدابير المتخذة من أجل احتواء الوباء عبر جميع أنحاء العالم من التباعد الجسدي والاغلاق إلى صدمات غير مسبوقة وظروف عمل غير مواتية سواء في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أو خارجها، ما أدى إلى حدوث ركود أعمق من الأزمة المالية 2008–2009، بحيث تقلص الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل كبير في النصف الأول من سنة 2020 وبنسبة 21% في المملكة المتحدة (OECD, 2021, p. 21)، ما أدى إلى حدوث استنفار دولي لمواجهة تداعيات انتشار الفايروس بإقرار حزم تحفيز مالي بنحو 8 تريليونات دولار وفق التقديرات الدولية، التحفيز المقدم من قبل الحكومات العربية 149 مليار دولار، يتم تمويل حزم الانفاق من خلال موازنات استثنائية تكميلية، اصدار سندات، رفع سقوف الاستدانة، الصناديق الخاصة، كما اتجهت البنوك المركزية حول العالم إلى تبني حزم تحفيز نقدية بقيمة 6 تريليونات دولار شملت سياسة نقدية توسعية قامت خلالها بتخفيض كبير لأسعار الفائدة، كما ركزت هذه التدابير بشكل عام على زيادة مستويات الانفاق على الصحة، دعم مستويات الائتمان والسيولة، تقديم مساعدات للأسر والشركات المتضررة من انتشار الفايروس، وتدابير الاعفاء من الضرائب ورسوم الخدمات الحكومية أو تأجيلها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تبنت حزمة تحفيز ضخمة تعتبر الأكبر عالميا وتاريخيا بقيمة 2,2 ترليون دولار ما يمثل 10,3% من الناتج المحلي الإجمالي، بهدف ضمان تخفيف الأثر على القطاعات المتضررة، دعم التوظيف، توفير أجوز العاملين لمدة شهرين ودعم السيولة لمؤسسات القطاع الخاص (طلحة هـ.، 2020، الصفحات 1-2)

شكل رقم (4): حزم التحفيز المالي % من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة من الدول (2020)

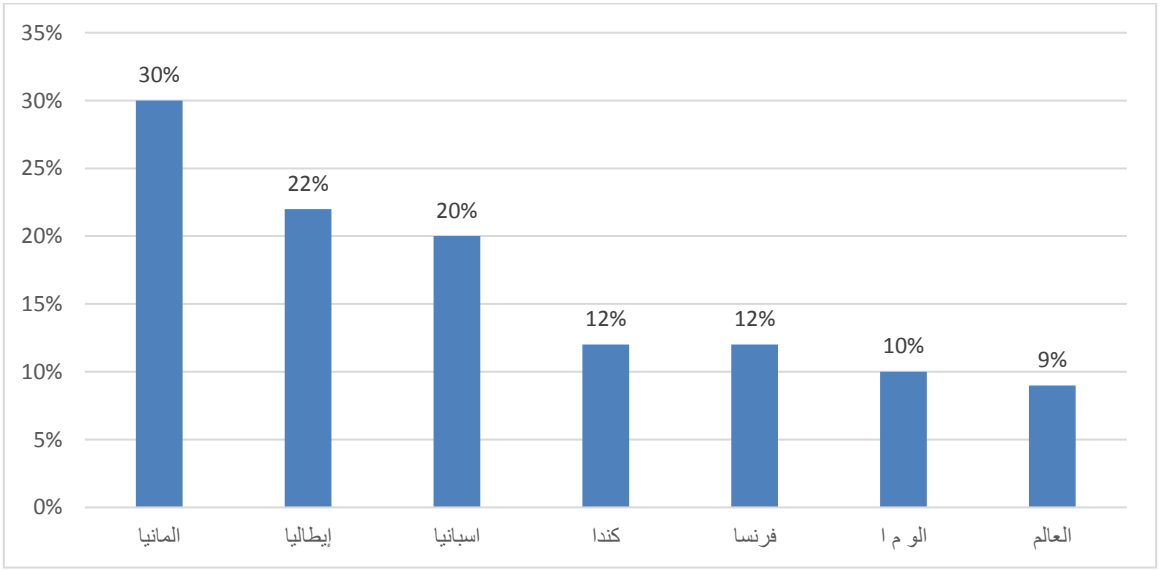

المصدر: هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، موجز سياسات، حزم التحفيز المتبناة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 12 ابريل ،2020 ص، 2.

الجدول التالي يلخص الحزم المالية التي تم حشدها لتمكين الدول والحكومات من تجاوز الاثار الاقتصادية السلبية لكوفيد–19:

جدول رقم (1): الحزم المالية في مجموعة من الدول للتصدي لوباء كوفيد-19 (2020)

الجهة	قيمة الحزمة المالية	الهدف
– دول مجموعة العشرين	7 تريليون دولار	– دعم خطوط الائتمان والسيولة وتمكين الحكومات من زيادة مستويات الانفاق على الصحة ومساندة القطاعات المتضررة والفئات الهشة؛
– صندوق النقد الدولي	1 تريليون دولار	– تقديم الدعم الطارئ والسريع لدول الأعضاء؛
– مجموعة البنك الدولي	160 مليار دولار	– تقديم الدعم الطارئ والسريع لدول الأعضاء؛
– دول الاتحاد الأوروبي	540 مليار يورو	– لدعم الاقتصاديات الأوروبية التي تأثرت كثيرا بانتشار الوباء
– الصين	1 تريليون يوان	– الوقاية من الأوبئة، انتاج معدات طبية وصرف تأمين ضد البطالة، اغفاء ضريبي، دعم مساهمات الضمان الاجتماعي للمؤسسات
– الامارات	77 مليار دولار	– لدعم خطوط الائتمان والسيولة ومساعدة القطاع الخاص والمؤسسات المتضررة
– السعودية	48 مليار دولار	– دعم القطاع الخاص، اعفاء وتأجيل بعض المستحقات الحكومية...إلخ
– قطر	23,4 مليار دولار	– تدعيم السياسات التحفيزية خاصة القطاع الخاص
– تونس	2,5 مليار دينار تونسي	– إعفاءات ضريبية، تحويلات نقدية مباشرة للأسر الفقيرة
– الأردن	1 مليار دولار	– تأجيل تحصيل ضريبة المبيعات على جميع القطاعات المحلي، الواردات المتصلة بالصحة، استيراد الأدوية...إلخ

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، موجز سياسات، حزم التحفيز المتبناة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 12 ابريل ،2020 ص ص، 2-5.

المحور الثاني: كوفيد-19 والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وفق توقعات صندوق النقد الدولي يمكن أن يرفع وباء كوفيد-19 نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعسرة من 10% إلى 16% عام 2021 عبر 20 اقصاد معظمها في الاقتصاديات المتقدمة في أوروبا ومنطقة اسيا والمحيط الهادئ، وسيكون حجم الزيادة مقاربا لحالات التصفية في 5 سنوات التي أعقبت الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وهذا ما يعرض 20 مليون وظيفة للخطر، كما قد تقل السيولة لدى 18% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدم امتلاكها للنقدية الحاضرة للوفاء بالتزاماتها المالية الفورية، فتزايد حالات الاعسار لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يقود إلى حالات عجز عن السداد ويتسبب في شطب قدر كبير من الديون مما يستنزف رأس المال لدى البنوك في البلدان المتضررة بشدة معظمها جنوب أوروبا (بييري،، 2021).

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تقدر مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 33% من الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم بحوالي 45% في التشغيل بالقطاع الرسمي في مجموعة اقتصاديات الدول الناشئة والنامية، حيث يساهم هذا القطاع في انشاء 4 فرص عمل من بين كل 5 فرص عمل جديدة في القطاع الرسمي، كما تشير قاعدة بيانات مؤسسة التمويل الدولية، أنه بين 90-99% من إجمالي المشروعات العاملة في القطاع الرسمي في الدول العربية عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة من جانب اخر تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، فعلى سبيل المثال تساهم بنسبة 80% من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، 73% في تونس، الأردن 40% (باطويح، 2018، الصفحات 11-12).

كما تشير بعض الاحصائيات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي المؤسسات في معظم اقتصاديات العالم، وتساهم بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، فعلى سبيل المثال تساهم بنحو 85% و 51% من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة على الترتيب، كما أن دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية يوجد بها أكثر من 24 مليون مشروع صغير يساهم في توليد حوالي 52% من فرص العمل لدى القطاع الخاص وأكثر من نصف الدخل القومي، كما تمثل 80% من كل الابداعات والابتكارات الجديدة في السوق الأمريكي وتوفر 67% من العاملين بفرص العمل والتدريب الأولي لهم وفي اليابان تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساس الاقتصاد الياباني حيث تمثل حوالي 99,4% من عدد المؤسسات بها، وتستخدم أكثر من 84,4% من إجمالي العمالة في اليابان (العبادي، 2015، الصفحات 34-35).

هذه الأرقام تؤكد مدى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي، ونظرا لظروف انتشار فايروس كوفيد-19 من اللازم اتخاذ كل التدابير والإجراءات اللازمة لمساعدتها لتجاوز هذه الازمة.

ثانيا: أسباب تأثير أزمة كوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة أسباب جعلت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تضررا من أزمة كوفيد-19 من المؤسسات الكبيرة، تتمثل في:

- تملك المؤسسات الصغيرة هوامش أمان نقدية ضعيفة، وهي أكثر استخداما للرفع المالي وتعتمد في الأساس على القروض قصيرة الأجل والأرباح المحتجزة، ومع هذه الأزمة تواجه نقص حاد في التدفق النقدي مع القليل من خيارات التمويل، فالمؤسسات كبيرة الحجم تلجأ لخطوط ائتمان لدى البنوك حتى تدعم احتياجاتها النقدية، وتسعى البنوك إلى خدمة كبار العملاء أولا (ري، 2020)؛

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر عرضة لخطر التخلف عن السداد من المؤسسات الكبيرة في فترة الانكماش الاقتصادي، وفي الأزمة المالية لكوفيد-19 تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مزيج من الدفقات النقدية المنخفضة، واحدة تتعلق بانخفاض التدفقات النقدية بسبب انخفاض في الإيرادات، وأخرى تتعلق بارتفاع تدفقات نقدية خارجة بسبب ارتفاع تكاليف التمويل، ما يسبب لها ضعف كبير وفي بعض الحالات يؤدي إلى الافلاس (OECD, 2020, p. 11)؛

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تضررا من المؤسسات الكبيرة، بحيث تضررت إيراداتها بشدة مما تسبب بنقص حاد في السيولة في اعقاب الأزمة، فأصبح الحصول على التمويل مصدر قلق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، كما أنها تملك احتياطات نقدية محدودة وغالبا ما تغطي أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع من التدفقات، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تجد سهولة من حيث الاستفادة من مصادر التمويل المختلفة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد في تمويل عملياتها على الأرباح المحتجزة والقروض البنكية؛

- تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الأكثر تضررا من الأزمة بالخصوص تجارة الجملة والتجزئة، النقل الجوي، الإقامة، الخدمات، العقارات، كما أنها الأكثر هشاشة ماليا وتملك احتياطات نقدية صغيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ما يجعها أقل مرونة اتجاه الأزمات (OECD, 2020, p. 18)

ثالثا: الاثار الاقتصادية لكوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أثرت الازمة الصحية لكوفيد-19 في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة نواحي تتمثل في:

- أدت تدابير احتواء الفايروس من الاغلاق والحجر الصحي إلى انخفاض الإنتاجية وزيادة التدفقات غير المتوقعة، بينما أدت انقطاعات في سلسلة التوريد إلى نقص البضائع الوسيطة، وحدوث خسارة كبيرة ومفاجئة في الاستهلاك وايرادات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثرت في

قدرتها على النشاط والعمل، ما يتسبب في خسارة في صافي الأرباح ما لم يتم اتخاذ تدابير جذرية لتخفيض التكاليف (OECD, 2020, p. 11)؛

– تأثر قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العمل ونقص حاد في السيولة، بسبب الخسارة الكبيرة والمفاجئة في الطلب والايرادات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– كما تواجه مشكلة نقص العمالة بحيث أن العمال إما قد أصيبوا بالفايروس أو بحاجة إلى رعاية أطفالهم أو غيرهم أثناء غلق المدارس وتقييد تحركات الأشخاص، فمن بين 20 مليون وظيفة فقدت في أبريل 2020، 11 مليون منها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (55%) (OECD, 2020, pp. 3-11)، كما تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزء الأكبر من العمالة في القطاعات الأكثر تضررا في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ب 75%، وترتفع في بعض الدول إلى حوالي 90% في اليونان وايطاليا (OECD, 2021, p. 23).

الجدول التالي يوضح كيف أثر فايروس كوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة من الدول، وهي تمثل نسب مرتفعة تفوق 50% واغلبها تأثرت بصورة مباشرة من خلال نقص ملحوظ في المبيعات ورقم الأعمال، بسبب انخفاض الطلب نتيجة لإجراءات احتواء الفايروس إضافتا إلى فقدان العديد من الأشخاص لوظائفهم وبالتالي مداخيلهم.

جدول رقم (2): تأثير كوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة من الدول (2020)

البلد	التأثير
الصين	**80% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تستأنف نشاطها بعد بتاريخ 10 فيفري**
إيطاليا	**72% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثرت بشكل مباشر**
اليابان	**39% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرضت لاضطراب في سلسلة التوريد وانخفاض في الطلب والمبيعات بنسبة 26%**
الولايات المتحدة الأمريكية	**70% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعانون من اضطرابات في سلسلة التوريد و80% تأثروا من الأزمة**
المملكة المتحدة	**69% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشاكل حادة في التدفق النقدي**
كندا	**عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انخفاض في المبيعات بنسبة 50%**
اليونان	**60% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت انخفاض ملحوظ في المبيعات**
كوريا	**61% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثرت بالفايروس**
ألمانيا	**58% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عانت من انخفاض في رقم الأعمال بمتوسط 50%**

Source: OECD, Coronavirus (Covid-19), SMEs Policy Responses, 2020, pp, 6-5.

– يتوقع ارتفاع حالات الاعسار بمقدار الثلث على مستوى العالم في عام 2021، وتتراوح ما بين 12% في ألمانيا، 21% في فرنسا، 24% في اليابان، 37% في المملكة المتحدة، 43% في الولايات المتحدة الأمريكية، 44% في البرازيل و50% في تركيا، والجدول التالي يوضح حالات الإفلاس في عدد من الدول

جدول رقم (3): تطور حالات الإفلاس في ظل أزمة كوفيد-19 في مجموعة من الدول (2020-2019)

البلد	الفترة	حالات الافلاس
اليابان	أبريل 2019 مقارنة بأبريل 2020	ارتفعت حالات الإفلاس ب 15% بشكل خاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي السياحة والإقامة؛
هولاندا	أبريل 2019 مقارنة بأبريل 2020	ارتفعت ب 36% وخاصة في قطاع الفندقة وبيع بالتجزئة؛ 100 ألف مؤسسة مصغرة تعرضت للإغلاق
الولايات المتحدة الأمريكية	بين مارس ومنتصف ماي 2020 ما بين 9 و11 ماي 2020	2% من المؤسسات الصغيرة أغلقت نهائيا؛
المكسيك	بين شهري أبريل وماي 2020	10 ألف مؤسسة تنشط في القطاع الرسمي و12 ألف مؤسسة تنشط في القطاع غير رسمي أغلقت بشكل نهائي، و600 ألف مؤسسة معرضة لخطر الإفلاس جراء الوباء؛
إيطاليا	3 أشهر الأولى من سنة 2020 مقارنة بالربع الأول من سنة 2019	30 ألف مؤسسة تعرضت للإفلاس مقارنة ب 21 ألف مؤسسة
المملكة المتحدة	مارس 2019 مقارنة بمارس 2020	زيادة بنسبة 70% وأهم القطاعات المتأثرة البيع بالجملة والتجزئة، الخدمات، النقل، البناء.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

OECD, Coronavirus (Covid-19), SMEs Policy Responses, 2020, pp, 18-19

الشكل التالي يوضح وبلخص كيفية انتقال تأثير الأزمة الصحية لكوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

شكل رقم (5): تأثير كوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

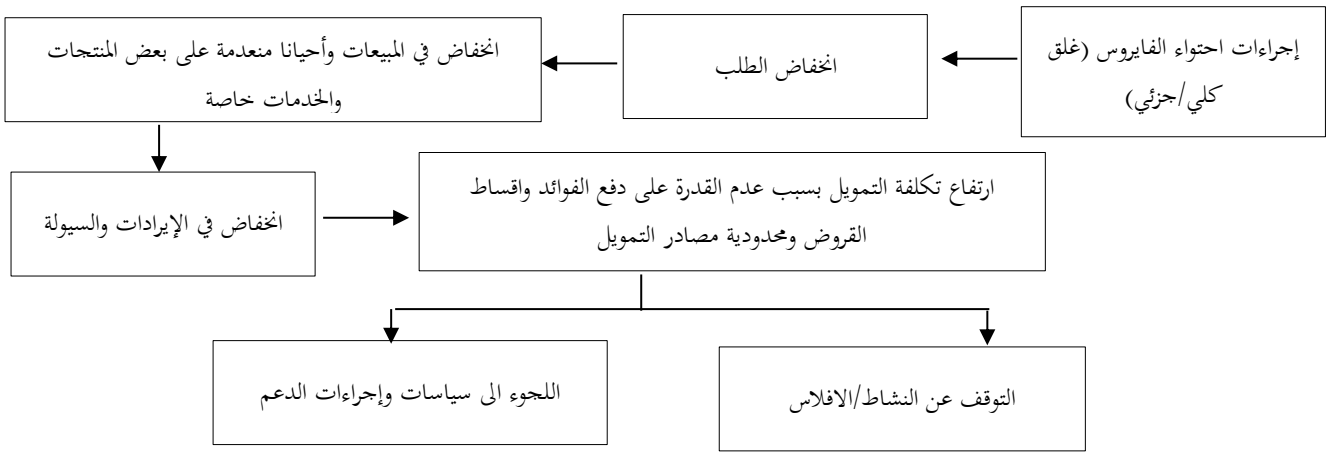

المصدر: من اعداد الباحثين

المحور الثالث: استجابة الحكومات للحد من اثار لكوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد عملت الحكومات في جميع الدول المتضررة على اتخاذ عدة تدابير وإجراءات لإنقاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الإفلاس ومساعدتها على تجاوز الأزمة، من خلال اللجوء إلى أدوات السياسة المالية والنقدية، من منح إعفاءات ضريبية أو تأجيل دفعها، تأجيل دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، منح اعانات مالية مباشرة، التخفيض من سعر الفائدة، التخفيض من الاحتياطي القانوني وغيرها من أدوات السياسة المالية والنقدية التوسعية، بهدف ضخ السيولة ومساعدة البنوك التجارية في منح قروض جديدة أو تأجيل دفع مستحقات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مراعاة قدرة البنوك على تطبيق هذه الإجراءات وضمان الحد الأدنى من السيولة.

أولا: الاجراءات الحكومية المتخذة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل الإجراءات التي اعتمدت عليها جميع الدول لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتجاوز أزمة كوفيد-19 في:

- تدابير تتعلق بتقليل أوقات العمل، التسريح المؤقت والاجازات المرضية بعضها يستهدف مباشرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- بهدف الحد من مشكل السيولة العديد من الدول قامت باتخاذ تدابير تتعلق بتأجيل الضرائب ومدفوعات الضمان الاجتماعي والديون والايجارات، في بعض الحالات تم الاعفاء من الضرائب وتوقيف تسديد الديون؛

- العديد من الدول قامت بتبسيط إجراءات أو توسيع استخدام ضمان القروض لتمكين البنوك التجارية من توسيع نطاق اقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- في بعض الحالات تم الاعتماد على تكثيف الإقراض المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات لمجابهة الانخفاض في الإيرادات؛

- وضع سياسات هيكلية لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتماد أساليب عمل جديدة وتقنيات رقمية وإيجاد أسواق وقنوات بيع جديدة لمواصلة العمل في ظل تدابير الاحتواء، بحيث يهدف هذا الاجراء إلى معالجة التحديات قصيرة المدى مثل ادخال العمل عن بعد، وتساعد على تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصمود ودعم نموها (OECD, 2020, pp. 23-24).

تجدر الإشارة إلى أن أداة ضمان القروض من أهم الأدوات المستخدمة في جميع دول العالم خلال هذه الأزمة لتدعيم السيولة والتشجيع على الإقراض، تتراوح ما بين 70% و100% من الائتمان، تختلف حسب حجم المؤسسة بحيث تتحصل المؤسسات الصغيرة بشكل عام على ضمانات أكثر ملائمة، ومدة الضمان تصل إلى 7 سنوات في اغلب الحالات كما يمكن تمديدها (OECD, 2020, p. 13).

ثانيا: نماذج للإجراءات والحزم المالية المتخذة في عدد من دول العالم لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جميع الدول المتضررة من انتشار فايروس كوفيد-19 المتقدمة والنامية وبالرغم من تفاوت درجة الأضرار الاقتصادية التي لحقت بها، اتخذت تدابير من اجل مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مراعاة قدرة البنوك عند تطبيق بعض من هذه الإجراءات، وكان الهدف منها توفير السيولة للبنوك حتى تتمكن من تقديم قروض جديدة بشروط ميسرة و/او تأجيل القروض، وبالتالي حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على موارد مالية تمكنها من استمرار نشاطها، من بين هذه الدول نجد:

– أستراليا: أعلنت البنوك الأسترالية عن دعمها للمؤسسات الصغيرة من خلال توقف سداد القروض لمدة 6 أشهر؛

– **بلجيكا**: تأجيل سداد الديون إلى غاية 30 سبتمبر 2020، وتقديم الحكومة لضمانات جديدة بقيمة 50 مليار أورو لجميع الائتمانات الجديدة حتى 12 شهر؛

– **البرازيل**: أعلنت أكبر 5 بنوك في البلد عن استعدادها للاستجابة لطلبات التمديد لمدة 60 يوم لاستحقاق ديون الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– **هولندا**: أعلنت جمعية البنوك الهولندية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض تقل قيمتها عن 2,5 مليون أورو سيتم منحها فترة توقف عن سداد مدتها 6 أشهر، مع تخفيض أسعار الفائدة إلى 2%؛

– **تركيا**: تأجيل سداد القروض لمدة 6 أشهر؛

– **الاتحاد الأوروبي**: أعلن عن إنشاء صندوق طوارئ لفيروس كورونا بقيمة 25 مليار أورو مخصص لأنظمة الرعاية الصحية والقطاعات المتضررة وبشكل خاص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– هناك دول اتخذت إجراءات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاعات معينة الأكثر تضررا من كوفيد–19، على سبيل المثال، النمسا خصصت 100 مليون أورو لقطاع الفندقة التي انخفضت مبيعاتها إلى 15%، ونفس الاجراء اعتمدت عليه البرازيل من خلال فتح خط ائتمان لتمويل رأس المال العامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاعاي السياحة والخدمات، واسبانيا خصصت خط ائتمان بقيمة 400 مليون أورو للقطاعات الأكثر تضررا كالسياحة والنقل (OECD, 2020, pp. 32-86)

– **الصين**: أعلنت الحكومة عن إجراءات بقيمة 15,4 مليار دولار لدعم اقتصادها المتأثر بفيروس كورونا تشمل منح قروض بمعدل فائدة منخفض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضمان من الحكومة الصينية، وتخفيض الضرائب على الأرباح بنسبة 100% (Lee, 2020)؛

– **المملكة العربية السعودية**: كشفت المملكة العربية السعودية عن حزمة تحفيز بقيمة 50 مليار ريال لدعم قطاعها الخاص وتعويض تأثير فايروس كورونا على الاقتصاد، الذي يهدف إلى توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز النمو والحفاظ على الوظائف، والتخفيف من اثار التدابير الاحترازية لفيروس كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديدا من خلال تقليل عبئ تقلبات التدفقات النقدية، ودعم راس المال العامل(Kamel, 2020) ؛

– **الامارات العربية المتحدة**: اعتمد مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي خطة دعم اقتصادي شاملة بقيمة 100 مليار درهم لدعم الاقتصاد الوطني وحماية المستهلكين والشركات المتضررة اقتصاديا من الوباء، منها تخصيص 3 مليارات درهم لبرنامج الضمانات الائتمانية لتحفيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020)؛

– **مصر**: تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 أشهر، وعدم تطبيق عوائد وغرامات إضافية على التأخير في السداد (البنك المركزي المصري، 2021، صفحة 2)؛

– **الأردن**: برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أطلقه البنك المركزي الأردني لاحتواء التداعيات السلبية لكوفيد–19 على الاقتصاد الوطني، وبهدف تمكين المهنيين والحرفيين والمؤسسات الفردية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل اللازم للنفقات التشغيلية ورأس المال العامل بما فيها الرواتب والأجور الموظفين والنفقات المتكررة، تبلغ القيمة الاجمالية لهذا البرنامج 500 مليون دينار والتي سيتم اقراضها للبنوك بدون فائدة، لتقوم البنوك التجارية والإسلامية بإعادة اقراضها/تمويلها بشروط ميسرة للفئات المستهدفة (جمعية البنوك في الأردن، 2020، صفحة 1).

إلى جانب ما تطرقنا اليه من إجراءات حكومية وحزم مالية لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم اتخاذ اجراء قانوني يتمثل في تعديل قوانين الإفلاس، وهذا لمراعاة الظروف الاستثنائية حتى يتم منح فرصة للمؤسسات المتضررة حتى لا تعلن افلاسها، على سبيل المثال فرنسا، قامت بتحديد الالتزام بطلب الإفلاس إذا بدأت المؤسسات في التخلف عن السداد بعد 12 مارس 2020 وظل هذا الاجراء ساري حتى 24 أغطس 2020، في المانيا، تم تعليق التزام المؤسسات بتقديم طلب الإفلاس منذ 1 مارس 2020 وفي إيطاليا، تم توقيف حالات الإفلاس من 9 مارس إلى 30 يوليو 2020 (OECD, 2021, p. 27).

ثالثا: الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف المؤسسات الدولية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات المالية الدولية دور كبير في مساعدة الدول على تجاوز الأزمات الاقتصادية وخاصة النامية منها، من خلال تقديم مساعدات مالية للبنوك حتى تتمكن هذه الأخيرة من توفير السيولة اللازمة:

– مؤسسة التمويل الدولية: ساهمت مؤسسة التمويل الدولية بصورة كبير في مساعدة الدول في التصدي لوباء كوفيد-19 للتقليل والحد من اثاره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث قدمت ما قمته 8 مليارات دولار من الدعم المالي لمساعدة المؤسسات على مواصلة عملها والحفاظ على موظفيها وضمان تحقيق التعافي الاقتصادي (مؤسسة التمويل الدولية ، 2020)، من ضمن هذه المساهمات نجد:

افريقيا جنوب الصحراء: 1,1 مليار دولار مخصصة للتمويل السريع لمواجهة كوفيد-19 بهدف دعم احتياجات القطاع الخاص من التجارة والسيولة، ويشمل ذلك تقديم 300 مليون دولار للمؤسسات المالية الكبرى في كينيا ونيجيريا لإقراض الالاف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه نقص في رأس المال العامل وتمويل التجارة بسبب الاضطرابات الناجمة عن الفايروس، 28 مليون دولار لدولة ساحل العاج بهدف مساعدة المؤسسات التي تعطلت تدفقاتها النقدية، وهذا الدعم المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل ضرورة أساسية بسبب مساهمتها في انشاء الوظائف والنشاط التجاري وتوفير السلع والخدمات؛

منطقة اسيا والمحيط الهادئ: مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواصلة العمل والحفاظ على الوظائف بتقديم تمويل بقيمة 75 مليون دولار للفيتنام، 30 مليون دولار لبنغلادش، 50 مليون سيريلانكا هذه المساعدات قدمت لبنوك رائدة في هاته الدول لتعزيز اقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي: خصصت مؤسسة التمويل الدولية 1,2 مليار دولار من التمويل السريع لمواجهة كوفيد-19 لدعم القطاع الخاص، في ظل البيئة التشغيلية الصعبة الناجمة عن الانكماش الاقتصادي نتيجة انتشار الوباء، بحيث يتم مواصلة اقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر مصدر رئيسي للوظائف ومحرك النشاط الاقتصادي في المنطقة، على سبيل المثال تقديم قرض بقيمة 100 مليون دولار للبرازيل؛

أوروبا واسيا الوسطى: عندما وصل الوباء إلى أوروبا الغربية كان من الواضح أن أوروبا واسيا الوسطى ستتضرران بشدة، فالروابط التجارية والمالية الوثيقة بين دول أوروبا الوسطى والشرقية جعلت أوروبا واسيا الوسطى من أكثر المناطق تضررا في العالم، فعندما ظهر الفايروس كان اقتصاد التركي يتعافى من أزمة العملة التي وقعت عام 2018، وقد واجهت المؤسسات صعوبات كبيرة لمدة طويلة في الحصول على التمويل، وقد زاد الوباء من سوء الأحوال بالنسبة للمؤسسات التركية، وقد تم تقديم قرض بقيمة 50 مليون دولار لبنك « garanti BBVA » في تركيا لمواصلة اقراض المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من مواصلة عملها والحفاظ على الوظائف (مؤسسة التمويل الدولية، 2020)؛

البنك الإسلامي للتنمية: تبلغ كلفة حزمة الاستجابة السريعة لدعم متوسط المدى لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التعافي من تأثير الأزمة 300 مليون دولار، إجمالي ما خصصه البنك الإسلامي للتنمية للتأهب والاستجابة لكوفيد-19 ما قيمته 2,279.5 مليار

دولار للدول الأعضاء، ويهدف البرنامج الاستراتيجي لمجموعة البنك الإسلامي للتأهب والاستجابة لكوفيد-19 إلى دعم جهود البلدان الأعضاء الرامية إلى الوقاية من الجائحة والحد من أثرها والتعافي منه (البنك الإسلامي للتنمية، 2020).

الخاتمة:

لقد تطرقنا فب هذه الورقة إلى الاثار الاقتصادية لكوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماهي الإجراءات والسياسات الحكومية التي تم اتخاذها في مختلف دول العالم حتى تتمكن من التقليل من هاته الأثار، ومن **النتائج التي توصلنا إليها**:

- بوادر الأزمة الاقتصادية ظهرت قبل تفشي فايروس كوفيد-19 ويمس عدد كبير من الدول بشكل مباشر لأنه في البداية ظهر في واحدة من أكبر اقتصاديات العالم وهي الصين؛

- قطاع الخدمات، السياحة والفندقة والمطاعم، النقل، تجارة الجملة والتجزئة من أكثر القطاعات تضررا من أزمة كوفيد-19؛

- تأثرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير من الأزمة الاقتصادية الناتجة عن فايروس كوفيد-19 والسبب الرئيسي هو تمركز نشاطها في القطاعات الأكثر تضررا من الأزمة وهو قطاع الخدمات إضافة الى أسباب أخرى عديدة مباشرة وغير مباشرة؛

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف وانشاء مناصب العمل، وتأثرها بالأزمة أدى إلى حدوث تأثير مباشر في ارتفاع معدل البطالة؛

- للإجراءات وسياسات الدعم الحكومية دور كبير في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز الأزمة ومحاولة انقاذها من الإفلاس؛

- الاعتماد على أدوات السياسة المالية التوسعية من خلال الاعفاء الضريبي و/أو تأجيلها، تقديم اعانات مالية مباشرة، الغاء العديد من الرسوم؛ ضمان القروض؛

- الاعتماد على أدوات السياسة النقدية التوسعية من خلال تخفيض معدل الفائدة، والاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي، تأجيل دفع أقساط القروض؛

كما نقترح التوصيات التالية:

- استمرار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميتها الكبيرة في الاقتصاد العاملي؛

- محاولة جذب أنشطة الاقتصاد الموازي وادراجها ضمن إجراءات الدعم بهدف ادخالها الى الاقتصاد الرسمي؛

- القيام بإجراءات استباقية ووضع استراتيجيات مستقبلية والاستفادة من تجارب دول أخرى وملاحظة تطور فايروس كوفيد-19 فيها لوضع مختلف السيناريوهات المحتملة، لتجنب الوقوع في ازمة أخرى؛

- تشجيع وتسهيل إجراءات استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الرقمي.

قائمة المراجع:

1. International Labor Organization (ILO). (2020). Entreprises Brief Interventions to Support Enterprise During Covid-19 Pandemic and Recovery. International Labor Organization (ILO).
2. Kamel, D. (2020, March 15). Saudi Arabia Pledges 50bn Riyal Stimulus Package to Offset Coronavirus Impact,. Retrieved from www.thenationalnews.com.
3. Lee, Y. N. (2020). Hong Kong Plans $15 Billion Spending to Support its Economy Amid Coronavirus Outbreak, CNBC. Retrieved from www.cnbc.com .
4. OECD. (2020). Coronavirus (Covid-19), SMEs Policy Responses. OECD.
5. OECD. (2020). Covid-19 Government Financing Support Programmes for Businesses. OECD.
6. OECD. (2020). Financing SMEs and Entrepreneurs an OECD Scoreboard, Special Edition the Impact of Covid-19. OECD.
7. OECD. (2021). SMEs and Entrepreneurship Outlook 2021. OECD.

8. الأمم المتحدة . (2020). كوفيد-19 والمنطقة العربية فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل. الأمم المتحدة.
9. البنك الإسلامي للتنمية. (2020). البرنامج الاستراتيجي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية للتأهب والاستجابة لجائحة كوفيد-19 يخصص 2,3 مليار دولار لدول الأعضاء. تم الاسترداد من www.isdb.org .
10. البنك المركزي المصري. (2021). تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من اثار فيروس كورونا المستجد. تم الاسترداد من www.cbe.org.eg.
11. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (2020). الدعم الاقتصادي للحد من اثار فيروس كورونا . تم الاسترداد من www.u.ae .
12. الوليد أحمد طلحة. (2020). التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية. صندوق النقد العربي.
13. الوليد أحمد طلحة، محمد موعش. (فبراير , 2021). دور السياسة النقدية في معالجة الركود الاقتصادي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.
14. جمعية البنوك في الأردن. (2020). برنامج البنك المركزي الأردني لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة أزمة كورونا. جمعية البنوك في الاردن.
15. صندوق النقد العربي. (2021). تقرير افاق الاقتصاد العربي، الاصدار، 14. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
16. فيديروكو دييث، رومان دوفال، كيارا ماغي، نيكول بييري،. (2021). ترويض موجة الاعسار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . تم الاسترداد من www.imf.org .
17. كينيث كانغ، تشانغ يونغ ري. (23 أبريل , 2020). تعافي اسيا بعد فيروس كورونا إمداد مؤسسات الأعمال الصغيرة بشريان حياة مهما كان المطلوب، صندوق النقد الدولي. تم الاسترداد من www.imf.org .
18. محمد باطويح. (2018). التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، . المعهد العربي للتخطيط، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، العدد 141.
19. مؤسسة التمويل الدولية . (2020). الإطار الزمني للاستجابة لجائحة كوفيد-19. تم الاسترداد من www.ifc.org .
20. مؤسسة التمويل الدولية. (2020). الاستجابة العالمية والتأثير الإقليمي في مكافحة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19. تم الاسترداد من www.ifc.org.
21. ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي. (2015). المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي. عمان، الأردن: ط1، مركز الكاتب الأكاديمي.
22. هبة عبد المنعم، الوليد طلحة. (2020). حزم التحفيز المتبناة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد في الدول العربية. صنوق النقد العربي.